

تقرير حول أعمال التجريف والهدم للأراضي الزراعية والمنازل السكنية  
والممتلكات المدنية التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي

خلال الفترة بين 2004/05/01 - 2005/05/31



## مقدمة

يهدف هذا التقرير إلى الوقوف على جرائم قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ضد الأراضي الزراعية والمنازل السكنية والممتلكات المدنية الفلسطينية. فمنذ بداية الانتفاضة في التاسع والعشرين من العام 2000، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، واصلت تلك القوات وبشكل ممنهج تدمير الممتلكات المدنية وتجريف الأراضي الزراعية وهدم المنازل السكنية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يغطي هذا التقرير— وهو الحادي عشر الذي يصدره المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان<sup>1</sup>— الفترة ما بين 2004/5/1-2005/5/31. ويقتصر على عمليات التجريف والهدم التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. جدير بالذكر أن الفترة ما بين مايو/2004-يناير/2005، شهدت تصعيداً كبيراً في عمليات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، فيما شهد قطاع غزة حالة من التهدئة النسبية من الفترة ما بين فبراير/2005-تاريخ إعداد هذا التقرير، لاسيما على صعيد تدمير الممتلكات المدنية وتجريف الأراضي وهدم المنازل وعمليات القتل. هذه التهدئة مردها إلى الهدنة المعلنة بعد شرم الشيخ بتاريخ 2005/2/8.

وعلى الرغم من التهدئة المشار إليها، إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلي واصلت انتهاكاتها الأخرى بحق المدنيين الفلسطينيين، حيث لا تزال تلك القوات تقوم باعتقال المدنيين على الحواجز، فضلاً عن استمرارها في فرض الحصار المشدد على قطاع غزة، حيث تغلق المعابر الحدودية بين الفترة والأخرى، وتغلق الطرق الرئيسية والفرعية التي كانت قد أغلقتها منذ بدء الانتفاضة، مما خلف واقعاً مأساوياً وظروفاً حياتية صعبة جداً.

كذلك بقيت المناطق التي شهدت عمليات تدمير الممتلكات وهدم المنازل وتجريف الأراضي، تعيش واقعاً غير آمن، حيث لا تزال آلاف الأسر والعائلات مشتتة، بدون مأوى خاص لها، كما لا يزال أصحاب الأراضي الزراعية غير قادرين على إعادة إصلاح تلك الأراضي سواء بسبب قلة الإمكانيات المادية، أو بسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم نتيجة قربها من المواقع العسكرية لجنود الاحتلال، أو لقربها من المناطق الحدودية أو المستوطنات.

وفي مقابل التهدئة المذكورة في قطاع غزة، تشهد المناطق في الضفة الغربية المحتلة، ازدياداً ملحوظاً في وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية، خاصة عمليات سلب الأراضي واقتلاع الأشجار وتجريف الأراضي الزراعية وهدم المنازل السكنية، حيث تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية بناء الجدار الفاصل، والذي يلتهم آلاف الدونومات الزراعية التي تعود لمواطنين فلسطينيين، علاوة على ما خلفه الجدار من تأثير بالغ الصعوبة على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية. فضلاً عن ذلك تستمر القوات الحربية الإسرائيلية في إطلاق النار على المدنيين، وفرض الحصار المشدد على المدن والقرى والبلدات في الضفة الغربية.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، جرفت تلك القوات ما مجموعه 8807 دونماً، من الأراضي الزراعية، فيما قامت بهدم وتجريف العشرات من شبكات الري وماتورات المياه التابعة للأراضي الزراعية، كما طالت أعمال الهدم ممتلكات السكان من الثروة الحيوانية كخلايا النحل المنتجة للعسل وحظائر الحيوانات والطيور، وأتت أيضاً على عدد كبير من مخازن المزارعين وأسوار المزارع وبعض البيوت المصنوعة من الصفيح. معظم هذه الأعمال كانت في الفترة ما بين مايو/2004-يناير/2005.

وخلال الفترة نفسها، هدمت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي 992 منزلاً سكنياً بشكل كلي، فضلاً عن حوالي 707 منزلاً أصيبت بأضرار جزيئية مختلفة. وقد أسفرت عمليات هدم المنازل السكنية عن تشريد سكانها دون أي نوع من الإخطار المسبق، ودون أن يتمكنوا من نقل ممتلكاتهم من داخل منازلهم. وقد خلفت تلك العمليات غير القانونية واقعاً إنسانياً مأساوياً لشاغليها، كونها كانت تتم في ظروف مفاجئة لهم ودون أي إبلاغ أو تحذير مسبق من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. وأصبح حوالي 18681 شخصاً بدون مأوى، بواقع 2963

عائلة، حيث أصبحوا بحاجة ماسة لتوفير احتياجاتهم الرئيسية من الغذاء والملابس والرعاية الصحية والمأوى المناسب.

وبهذا تصبح مساحة ما جرفته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي من الأراضي الزراعية منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى نهاية شهر مايو 2005، حوالي 31699 دونماً، أي قرابة 20% من مجموع الأراضي الزراعية للقطاع، البالغ مساحتها 156720 دونم. فيما بلغ مجموع المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بشكل كلي حوالي 2704 منزلاً، فضلاً عن 2185 منزلاً أصيبت بأضرار مختلفة. وقد خلفت عملية هدم المنازل تشريد وتشتيت حوالي 49979 شخصاً، أصبحوا يعيشون بدون مأوى، وذلك بواقع 6379 عائلة.

محافظة رفح شكلت حالة كارثية ونموذجاً صارخاً لعمليات هدم وتدمير منازل السكان المدنيين على مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد دمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى 2005/5/31، حوالي 1467 منزلاً تدميراً كلياً فيها، وتعرضت مئات المنازل والوحدات السكنية لعمليات تدمير جزئية، أصبح معظمها غير صالح للسكن. وقد شكلت الفترة التي يغطيها التقرير نموذجاً تصعيدياً سافراً في ارتفاع حجم عمليات الهدم والتدمير للمنازل في هذه المحافظة، حيث دمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي 435 منزلاً فيها. وقد تركزت هذه العمليات على امتداد الشريط الحدودي مع مصر، وتركزت في أجزاء كبيرة من مخيم رفح، حي قشطة والشاعر شرق بوابة صلاح الدين الواقعة داخل الشريط الحدودي، حي البرازيل، حي السلام منطقة تل زعرب وغرب رفح ومحيط منطقة موراج.

من جهة أخرى اعتبرت منطقة بيت حانون في محافظة الشمال من أكثر المناطق التي طالتها عمليات تجريف الأراضي الزراعية. واعتبرت أيضاً منطقة منكوبة. حيث تعرضت المنطقة المذكورة إلى اجتياحات متكررة كان آخرها في الفترة ما بين 2004/8/5-6/29، وقد نتج عن ذلك تجريف 4005 دونم زراعي. وفي معظم الأحيان كان يصاحب الاجتياحات فرض حصار مشدد على المنطقة، ومن ثم عمليات تجريف وتدمير للممتلكات والبنية التحتية.

الانتهاكات الصارخة التي نفذتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في قطاع غزة، تسببت في تدهور غير مسبوق للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأهالي القطاع، خاصة للمزارعين الذين فقدوا ممتلكاتهم وكذلك أولئك الذين أصبحوا بدون مأوى. فقد حرم الآلاف من العمال الذين كانوا يعملون في زراعة وفلاحة تلك الأراضي من الاستمرار في شغلهم لأعمالهم، وبالتالي فقد انضم هؤلاء العمال إلى صفوف العاطلين عن العمل، حيث فقدوا مصدر رزقهم الذي يعتاشون منه هم وعائلاتهم، وأصبحوا في عداد العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت مستوى خط الفقر.

عدا عن ذلك خلفت سياسة هدم المنازل وتجريف الأراضي التي قامت بها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي أثراً كارثية على البيئة. حيث تحولت آلاف الدونمات من أراضي طبيعية وزراعية إلى مناطق صفراء وجرداء غير قابلة للاستخدام الزراعي في الوقت الحالي، وإن إعادة استصلاحها يحتاج إلى أموال طائلة ليس بمقدور أصحابها توفيرها. فضلاً عن حرمان السكان من الفوائد التي تؤذيها عشرات الآلاف من الأشجار في تلطيف البيئة والمناخ، وذلك جراء اقتلاعها وتسويتها في الأرض من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. إضافة إلى هلاك الثروة الحيوانية ونفوق الطيور بأنواعها المختلفة، وتدمير آلاف خلايا النحل التي كانت تؤم هذه المناطق وتعتاش منها.

إن سياسة الاعتداءات المنظمة التي تقوم بها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، على الأراضي الزراعية الفلسطينية ومنازل السكان المدنيين، شكلت، ولا تزال بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، انتهاكات جسيمة وخطرة. بل إنها جزء من العقوبات الجماعية التي تحظرها قواعد هذا القانون. إن قيام تلك القوات بهذه الأعمال لا يمكن أن يفسر إلا في إطار ما يمكن أن يسمى أعمالاً انتقامية ضد المدنيين وممتلكاتهم من الأعيان المدنية، وهي أعمال غير قانونية، بل ومخالفة للقواعد والأعراف الدولية، وينبغي ملاحقة مقترفيها ومن أعطى الأوامر بارتكابها. إن التركيز على القطاع الزراعي الفلسطيني واستهدافه بات واضحاً وهدفاً أساسياً لقوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي الغاية الأساسية منه هو تدمير هذا القطاع الذي يشكل العمود الأساسي للاقتصاد الفلسطيني.

إن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي يدحض ادعاءاتها ومبرراتها حول عمليات الهدم والتجريف، إذ دائماً تبرر ذلك بأنه ضرورة عسكرية، بينما الواقع يدحض ذلك، فوفقاً لتحققات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فإن عمليات تجريف الأراضي وهدم المنازل تتم في معظمها دون أية ضرورة عسكرية، وإنما تهدف إلى الانتقام من السكان المدنيين فقط والاستيلاء على المزيد من الأراضي، وكذلك لخلق مناطق عازلة على امتداد حدود قطاع غزة وعلى امتداد محيط المستوطنات والشوارع الالتفافية.

إن ما قامت به قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي منذ تاريخ 2004/5/1-2005/5/31، يعد انتهاكاً فاضحاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تحكم سلوك القوات المحتلة بعلاقتها بالسكان المحميين وممتلكاتهم.

إن معظم عمليات الهدم والتجريف تتم بشكل فوري دون إبلاغ مسبق للأهالي، ودون إعطائهم حق الاعتراض على هذه الأوامر، إلا في حالات قليلة جداً أعطي فيها الأهالي مهلة بسيطة، وقام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومنظمات حقوقية أخرى بالاعتراض على أوامر الهدم، وعلى الرغم من ذلك فإن الاستجابة على هذه الاعتراضات محدودة ولا توفر حماية كاملة للأهالي.

عدا عن ذلك، تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي في ساعات الفجر باقتحام المناطق التي تنوي تجريف الأراضي فيها أو هدم المنازل مصحوبة بتعزيزات عسكرية وآليات مدرعة وجرافات وعشرات من الجنود، حيث تقوم بإحكام السيطرة على المنطقة ومن ثم تبدأ بإطلاق مصابيح الإضاءة، وإطلاق النار في الهواء أو تجاه منازل السكان مما يثير الرعب والهلع في أوساطهم مما يضطرهم للهرب خوفاً على حياتهم وحيات أطفالهم، وفي أحيان أخرى تقوم قوات الاحتلال بالنداء على المواطنين بضرورة إخلاء منازلهم خلال دقائق معدودة، للبدء بأعمال التجريف والهدم.

وفي معظم الأحيان تبرر قوات الاحتلال الإسرائيلي أعمال الهدم والتجريف على نطاق واسع من الأراضي الزراعية الفلسطينية والمنازل السكنية بقيام الفلسطينيين بأعمال "تخريبية" ضد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين من هذه الأراضي. حيث تجتاح قوات الاحتلال المنطقة التي يتعرض فيها جنودها أو المستوطنين لعمليات مقاومة وتقوم باقتلاع الأشجار وتسوية الأرض وهدم المنازل التي يطلق منها النار، بحجة كشف المكان لضرورات أمنية. وعلى الرغم من أن أعمال المقاومة في تلك المناطق انخفضت بشكل ملحوظ عما كانت عليه في بدايتها، إلا أن أعمال التجريف والهدم استمرت بشكل متسارع. وفي كثير من الأحيان تتم هذه العمليات في فترات هدوء تشهدها المنطقة ودون حوادث تذكر.

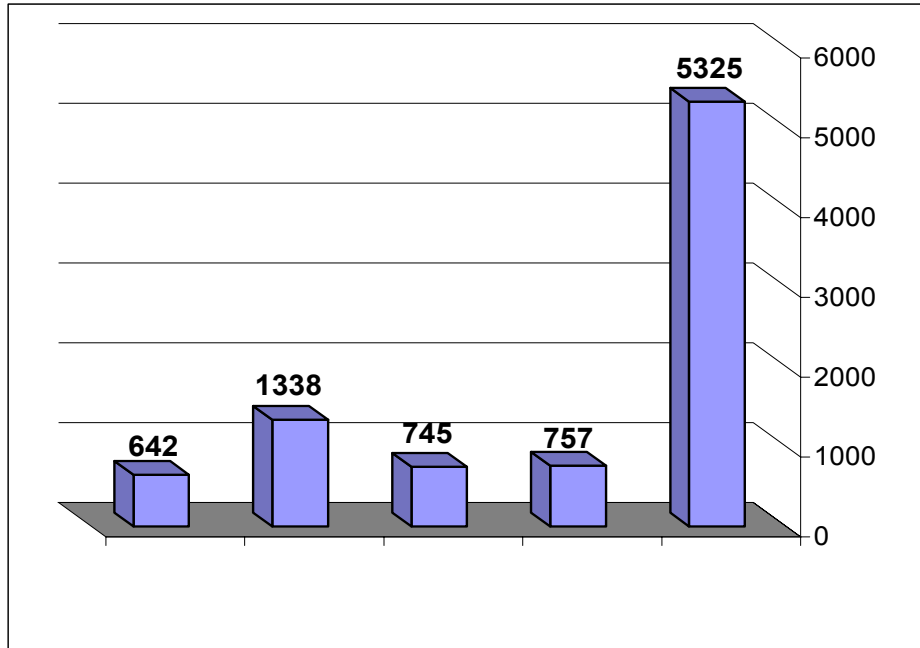
## 1- تجريف الأراضي الزراعية

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي استهدافها للأراضي الزراعية الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين بشكل غير مسبوق، على الرغم من وضوح تحريم ذلك في القانون الدولي الإنساني، لا سيما المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة قيد البحث، جرفت قوات الاحتلال حوالي 8807 دونماً زراعياً في أماكن متفرقة شملت جميع محافظات غزة الخمس. والجدول والرسم البياني التاليين يبينان توزيع ما جرفته قوات الاحتلال على تلك المحافظات:

## جدول يبين عدد الدونمات التي جرفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي من الفترة ما بين 2004/5/1-2005/5/31

المحافظة	رفح	خان يونس	الوسطى	غزة	الشمال	المجموع
الأراضي المجرفة	642	1338	745	757	5325	8807

## رسم بياني يبين عدد الدونمات التي جرفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي من الفترة ما بين 2004/5/1-2005/5/31

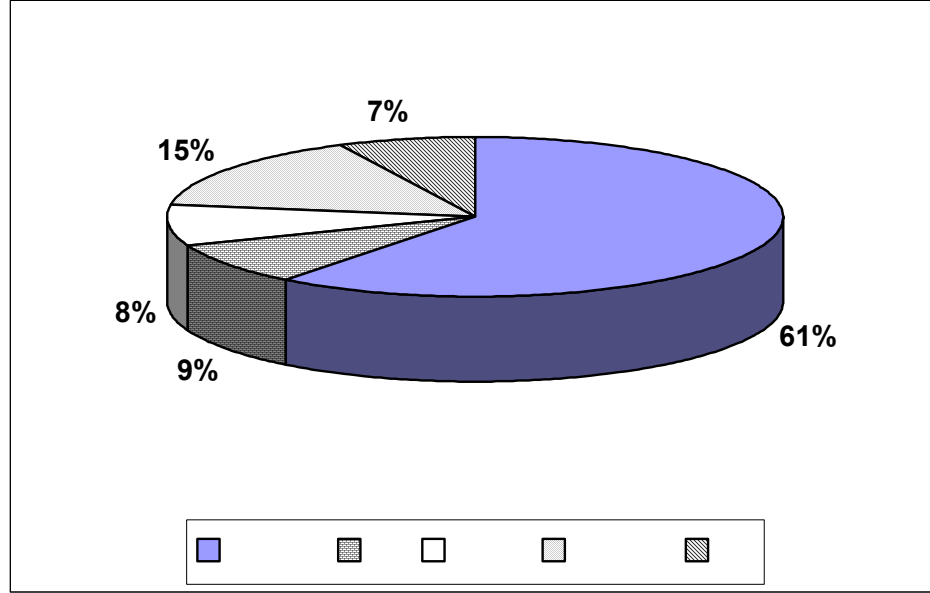


من الجدول والرسم البياني السابقين يتضح أن عمليات التجريف التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي قد تركزت في محافظة شمال غزة (5325) دونماً، ثم محافظة خان يونس (1338) دونماً، وتلاهها محافظة غزة (757) ثم الوسطى (745)، بينما جاءت محافظة رفح في المرتبة الأخيرة (642).

من جهة أخرى، اعتبرت منطقة بيت حانون في محافظة الشمال من أكثر المناطق التي طالتها عمليات تجريف الأراضي الزراعية. واعتبرت منطقة منكوبة. حيث تعرضت المنطقة المذكورة إلى اجتياحات متكررة كان آخرها في الفترة ما بين 2004/8/5-6/29، وقد نتج عن ذلك تجريف 4005 دونم زراعي<sup>2</sup>. وفي معظم الأحيان كان يصاحب الاجتياحات فرض حصاراً مشدداً على المنطقة، ومن ثم عمليات تجريف وتدمير للممتلكات والبنية التحتية.

وتوزيع نسبة الأراضي المجرفة على المحافظات، يتضح أيضاً بأن محافظة الشمال حصلت على أعلى نسبة من الأراضي المجرفة في الفترة التي يغطيها التقرير، حيث بلغت 61%، ويليهما محافظة الوسطى 15%، ثم محافظة غزة 9% ومحافظة خان يونس 8% وأخيراً محافظة رفح 7%. والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

## شكل بياني يبين توزيع نسبة الأراضي المجرفة على محافظات غزة من الفترة ما بين 2004/5/1-2005/5/31



ومن خلال الشكل البياني أعلاه، يمكن التأكيد بما لا يدع مجالاً للشك أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تهدف من وراء تجريف الأراضي الزراعية إلى خلق مناطق عازلة بين السكان الأصليين والمستوطنين المحتلين، كما تهدف إلى تفرغ هذه الأراضي من أصحابها لضمها لاحقاً إلى المستوطنات. كذلك يدحض الواقع والأدلة ما تدعيه قوات الاحتلال بأن تجريفها لأراضي المواطنين تأتي ضمن الضرورات والدواعي الأمنية. فمعظم عمليات التجريف التي نفذتها قوات الاحتلال تركزت في المناطق الحدودية والمناطق المحيطة بالمستوطنات، مثل الأراضي الزراعية المحيطة بمستوطنة كفار داروم الواقعة بالقرب من دير البلح في محافظة الوسطى، كذلك الأراضي الزراعية المحيطة بمستوطنات دوعيت وإيلي سيناى ونيسانيت، القريبة من بيت لاهيا في محافظة الشمال. علاوة على الأراضي الزراعية القريبة من الشريط الحدودي بين مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وتحديدًا على الحدود الشرقية من بيت حانون.

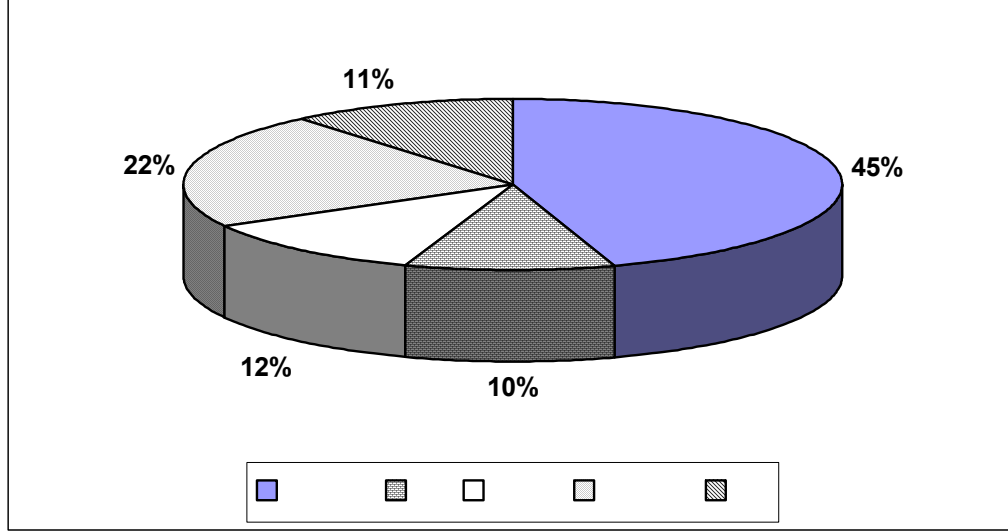
جدير بالذكر أنه في معظم الأحيان، تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي في ساعات الفجر باقتحام المناطق التي تنوي تجريف الأراضي فيها أو المنازل مصحوبة بتعزيزات عسكرية وآليات مدرعة وجرافات وعشرات من الجنود، حيث تقوم بإحكام السيطرة على المنطقة ومن ثم تبدأ بإطلاق مصابيح الإضاءة، وإطلاق النار في الهواء مما يثير الرعب والهلع في أوساط السكان الذين في كثير من الأحيان يهربون خوفاً على حياتهم وحياة أطفالهم، وفي أحيان أخرى تقوم قوات الاحتلال بالنداء على المواطنين بضرورة إخلاء منازلهم خلال دقائق معدودة، للبدء بأعمال التجريف والهدم.

من ناحية أخرى، بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي منذ بداية الانتفاضة وحتى 2005/5/31، حوالي 31629 دونم في أماكن متفرقة شملت جميع محافظات غزة الخمس. والجدول والشكل البياني التاليين يبين ذلك:

## جدول يبين توزيع عدد الدونمات التي جرفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية الانتفاضة وحتى 2005/5/31

المحافظة	رفح	خان يونس	الوسطى	غزة	الشمال	المجموع
الأراضي المجرفة	3546	6894	3689	3296	14204	31629

شكل بياني يبين توزيع نسبة الأراضي المجرفة على محافظات غزة وذلك منذ بداية الانتفاضة وحتى 2005/5/31



من الجدول والشكل البياني السابقين يتضح أن عمليات التجريف التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة قد تركزت في محافظة شمال غزة ( 14204 ) دونم، بنسبة 45%. ثم محافظة خان يونس (6894) دونماً بنسبة 22%، وتلاهما محافظة الوسطى (3689) بنسبة 12%، ثم رفح (3546) بنسبة 11%، بينما جاءت محافظة غزة في المرتبة الأخيرة (3296) بنسبة 10%.

وبحساب نسبة ما تم تجريفه من المساحة الكلية للأراضي الزراعية في محافظات غزة، يتضح أنها بلغت حوالي 20% من مجموع تلك الأراضي البالغ مساحتها 156720 دونم. ومن الواضح أن عمليات التجريف بهذا الكم الهائل، لا يمكن إدراجها سوى في إطار العقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية ضد المدنيين الفلسطينيين، تلك العقوبات التي تحظرها اتفاقية جنيف الرابعة في المادة (33).

ومن الجدير ذكره أن هذه الأعمال قد خلفت آثاراً كارثية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، حيث تحولت آلاف الدونمات من أراضي زراعية إلى مناطق جرداء غير قابلة للاستخدام الزراعي في الوقت الحالي. كما أن إعادة استصلاحها يحتاج إلى أموال طائلة ليس بمقدور أصحاب الأراضي توفيرها.

## 2- هدم المنازل السكنية

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، استهدفت قوات الاحتلال المنازل السكنية أيضاً بشكل غير مسبوق، وواصلت عمليات تجريف نسف وقصف المنازل السكنية على مدار الفترة كلها. وقد تمت عمليات هدم المنازل السكنية ونسفها وتجريفها بالجرافات، دون إنذار مسبق، وعادة لا تمنح تلك القوات السكان فرصة كافية لإخلاء منازلهم من الأثاث والمقتنيات الأخرى. وفي بعض الأحيان أصيب السكان أثناء محاولاتهم الفرار من المنازل. واستخدمت قوات الاحتلال أساليب ووسائل حربية مختلفة، اتسمت بالقسوة الشديدة دون مراعاة قواعد استخدام القوة خلال عملياتها الحربية، خاصة مبدئي التناسب والتمييز في استخدام القوة الحربية خلال عمليات قصف وتدمير ونسف وتجريف المنازل السكنية والممتلكات والأعيان المدنية الأخرى.

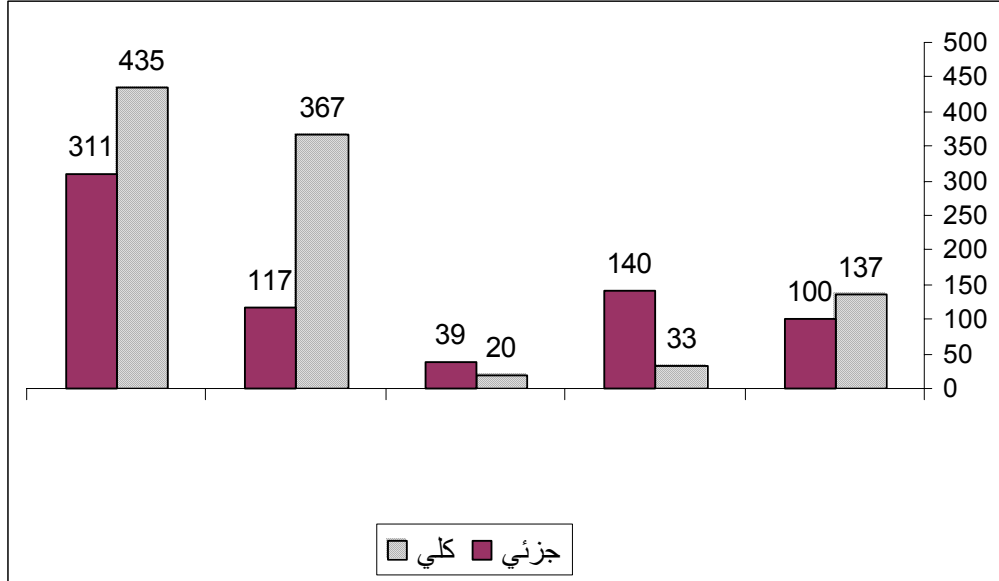
فوفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بلغت الحصيلة الإجمالية لعملية هدم المنازل التي أقدمت عليها قوات الاحتلال في محافظات غزة في الفترة التي يغطيها التقرير (992) منزلاً تدميراً كلياً، بالإضافة إلى (707) منزلاً تضررت بأشكال مختلفة، غالبيتها أصبح غير صالح للسكن. كما أسفرت عملية هدم المنازل عن تشريد (18781)

شخص بواقع (2963) عائلة، أصبحوا في حينه بدون مأوى. الكثير من هذه العائلات لا تملك منازل بديلة. والجدول والرسم البياني التاليين يبينان ذلك:

جدول يبين عدد الأسر والأفراد في جميع محافظات غزة الذين تم هدم بيوتهم من الفترة ما بين 2004/5/1-2005/5/31

المحافظة	مجموع المنازل		عدد الأفراد		عدد العائلات	
	كلي	جزئي	كلي	جزئي	كلي	جزئي
رفح	435	311	5154	4584	908	776
خان يونس	367	117	2996	957	489	159
الوسطى	20	39	145	365	20	46
غزة	33	140	201	2059	41	196
الشمال	137	100	1221	999	187	141
المجموع	992	707	9717	8964	1645	1318

رسم بياني يوضح توزيع المنازل التي هدمت في جميع محافظات غزة من الفترة ما بين 2004/5/1-2005/5/31

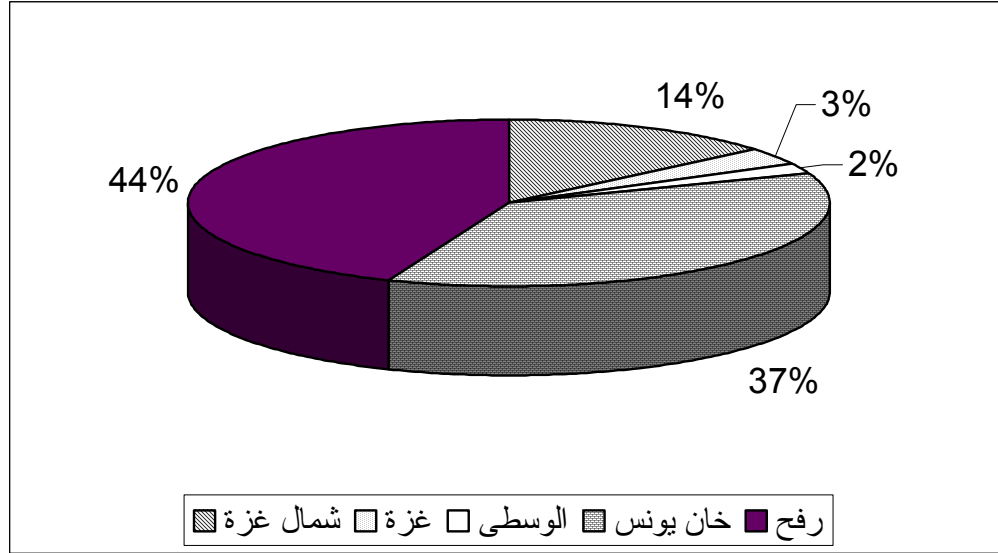


من الجدول والرسم البياني السابقين، يتضح أن عمليات هدم المنازل التي قامت بها قوات الاحتلال في الفترة قيد البحث، قد تركزت في محافظة رفح، حيث بلغت (435) منزلاً بشكل كلي و(311) منزلاً بشكل جزئي. يليها محافظة خان يونس (367) منزلاً بشكل كلي، و(117) منزلاً بشكل جزئي.

وتعتبر محافظة رفح من أكثر المناطق التي تعرضت لعمليات هدم المنازل في محافظات غزة، بل في الأراضي الفلسطينية قاطبة. وقد أعدت من المناطق المنكوبة. حيث بلغ نسبة المنازل التي تم تدميرها على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في منطقة رفح لوحدها في الفترة قيد البحث 44% من النسبة الكلية للمنازل المهتمة. والشكل التالي يبين توزيع نسبة المنازل على محافظات غزة:



شكل يوضح توزيع نسبة المنازل التي هدمت في جميع محافظات غزة من الفترة ما بين 2004/5/1-2005/5/31



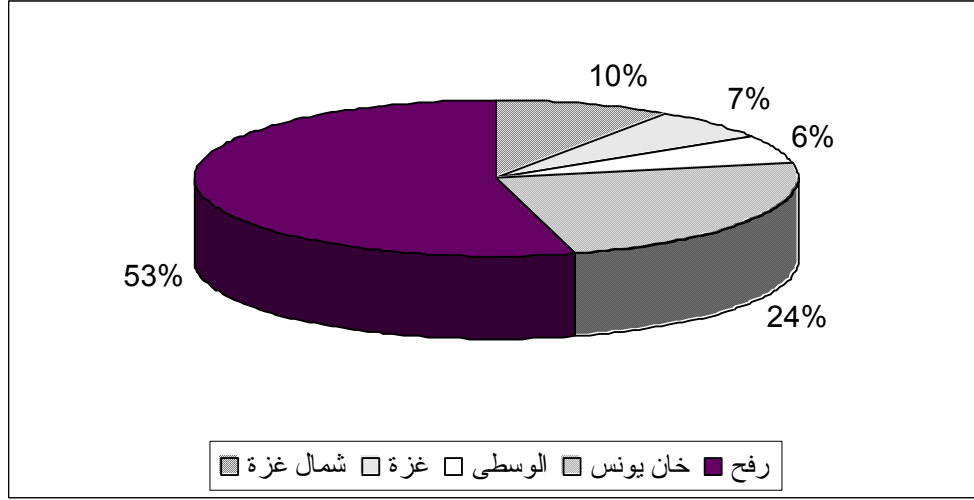
من الشكل السابق، يتبين أن محافظة رفح تعد من أعلى النسب التي هدمت منازلها مقارنة بمحافظات غزة الأخرى. وقد تركزت هذه العمليات في الشريط الحدودي مع مصر. ولا يخفى على أحد أهداف الاحتلال الحربي الإسرائيلي من عمليات هدم المنازل في هذه المنطقة، حيث بات واضحاً أن الاحتلال ينفذ مخططاته التي طالما حلم بها، وهو خلق منطقة عازلة في المنطقة لقطع التواصل بين الأراضي الفلسطينية والأراضي المصرية والتي تعتبر تاريخياً امتداداً جغرافياً مهماً لكلا الجانبين (قطاع غزة والأراضي المصرية). كما تهدف قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي من وراء سياسة هدمها للمنازل إلى السيطرة على الشريط الحدودي مع مصر، وبالتالي تكريس السيطرة والهيمنة على معبر رفح وفرض سياسة الأمر الواقع وتقويت الفرصة لأي حلول مستقبلية قد تؤدي إلى قيام كيان فلسطيني مستقل يتم بموجبه تسليم المعبر للفلسطينيين. عدا عن ذلك تهدف قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي من وراء خلق المناطق العازلة إلى إحكام السيطرة على الطرق الرئيسية.

من جهة أخرى، بلغ عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي منذ بداية الانتفاضة وحتى تاريخ 2005/3/31، (2704) منزلاً بشكل كلي، و(2185) منزلاً أصيبت بأضرار مختلفة، الكثير منها غير صالح للسكن. وفيما يلي جدول ورسم بياني يظهران توزيع المنازل المهدامة على محافظات غزة:

جدول يبين توزيع عدد المنازل المهدامة وأسرها وأفرادها على جميع محافظات غزة من بداية الانتفاضة - 2005/5/31

المحافظة	مجموع المنازل		عدد الأفراد		عدد العائلات	
	كلي	جزئي	كلي	جزئي	كلي	جزئي
رفح	1467	1087	15427	13457	2181	1972
خان يونس	644	325	5396	2785	689	322
الوسطى	157	150	1084	1339	107	148
غزة	178	295	750	4110	199	351
الشمال	258	328	2111	3520	263	247
المجموع	2704	2185	24768	25211	3339	3040

## شكل بياني يبين توزيع عدد المنازل المهدامة على جميع محافظات غزة من بداية الانتفاضة-2005/5/31



من الجدول والشكل السابقين، يتضح أن عمليات هدم المنازل التي قامت بها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى قد تركزت في محافظة رفح (1467) منزلاً بنسبة 53% من النسبة الكلية للمنازل المهدامة، يليها محافظة خان يونس (644) منزلاً بنسبة 24%.

ومن الجدير ذكره، أن عمليات هدم المنازل السكنية غير القانونية، قد خلفت واقعاً إنسانياً مأساوياً لشاغليها، حيث أدت إلى تشنيت وتشريد حوالي 49979 شخصاً، بواقع 6379 عائلة<sup>3</sup>. هؤلاء أصبحوا بلا مأوى، وبالتالي هم بحاجة ماسة لتوفير احتياجاتهم الرئيسية من الغذاء والملابس والرعاية الصحية.

**3- أضرار أخرى**

لم تقتصر عمليات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على تجريف الأراضي الزراعية وهدم المنازل السكنية. ففي معظم الحالات تحدث هذه العمليات أضراراً أخرى في الممتلكات والأعيان المدنية الموجودة في الأراضي الزراعية التي يتم تجريفها. والجدول التالي، يبين هذه الأضرار وذلك في الفترة التي يغطيها التقرير:

## جدول يظهر الأضرار المصاحبة لتجريف الأراضي الزراعية في الفترة التي يغطيها التقرير

المحافظة	رفح	خان يونس	الوسطى	غزة	الشمال	المجموع
شبكة ري	117	217	38	103	759	1234
آبار مياه	9	16	4	6	476	511
برك مياه	-	-	3	3	46	55
مضخات مياه	9	11	4	2	6	32
دفيئات زراعية	257	62	61	15	20	415
غرف زراعية	11	36	5	10	46	108
خلايا نحل	254	20	15	1	574	864
مزارع طيور	2	14	2	5	12	34
مزارع مواشي	3	10	2	4	5	24
آلات رش مبيدات	-	-	1	1	3	5
خزانات مياه	-	3	-	1	10	14

منذ أن احتلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، في حرب عدوانية في العام 1967م، قامت بفرض حكمها العسكري عليها. ومنذ ذلك التاريخ والمجتمع الدولي يقر ويؤكد على أن القوات الإسرائيلية هي قوة احتلال حربي وأن الأراضي الفلسطينية هي أراض محتلة، وأن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب للعام 1949، تنطبق عليها قانوناً، وأن سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ملزمة بتطبيق أحكام الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية. ورغم ذلك فإن سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي أمعنت في انتهاكها وبشكل منظم لأحكام الاتفاقية ومجمل قواعد القانون الدولي فيما يتعلق بإدارتها للأراضي الفلسطينية المحتلة وعلاقتها بالسكان الفلسطينيين المدنيين الذين يخضعون للحماية. جدير بالذكر أن القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة تهدف لتوفير الحماية لضحايا الحروب وتحديدًا للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة، لذا فهي تؤكد على أن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليد في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي.

إن أعمال التجريف والهدم في الأراضي والممتلكات الفلسطينية التي تقوم بها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، تعتبر مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، ولا تستدعيها ضرورات حربية تقتضي التدمير، وذلك بموجب المادة 53 التي تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير." كما تحظر المادة 147 من الاتفاقية ذاتها على دولة الاحتلال القيام بأعمال "تدمير و اغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية..."<sup>4</sup> وتعتبرها مخالفة جسيمة للاتفاقية تستدعي تقديم مقتر فيها للمحاكمة أياً كانت جنسيتهم، بموجب المادة 146 من الاتفاقية ذاتها.

ولا يمكن تفسير هذه الأعمال سوى في إطار العقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية ضد المدنيين التي تحظرها الاتفاقية في المادة (33)، التي تنص على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقتر فيها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد والإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

كما تنتاقض هذه الأعمال العدوانية غير المبررة مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، بموجب المادة (1)، حيث تنص على أنه "لا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة." وبموجب المادة (5) من نفس العهد تحظر على أي دولة أو جماعة أو شخص مباشرة "أي نشاط أو القيام بأي فعل يهدف إلى إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها في هذا العهد". علاوة على ذلك اعتبرت لجنة مناهضة التعذيب<sup>5</sup>، أن سياستي الحصار وهدم المنازل اللتين تمارسهما قوات الاحتلال تشكلان انتهاكاً للمادة (16) من اتفاقية منع التعذيب و المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة، ولا يمكن تبرير استخدام هاتين السياستين تحت أي ظرف من الظروف.

إن ما قامت به قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي هو في الواقع جزء من سياسة منهجية هدفت لخلق وقائع جديدة على الأرض، وفرضها على السكان المدنيين المحميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. ومما يزيد جسامة الانتهاكات الواقعة هو حجم الخسائر وزيادة ضحايا تلك الاعتداءات، حيث شملت تدمير المباني السكنية وتجريف الأراضي الزراعية، في شكل خطير من أشكال التهجير القسري للسكان، وتشريدهم عن ممتلكاتهم. إن الاعتداءات المتكررة والمستمرة حتى الآن - رغم التهذئة- تنذر بخطورة عواقبها على السكان المدنيين. كما أن الاستخدام المتعدد للآليات والدبابات والجرافات الإسرائيلية، ومئات الجنود الذين يشرفون على تلك العمليات، يعطي انطباعاً بشن قوات الاحتلال حرباً شاملة تهدف إلى التدمير الكامل لكافة الممتلكات الفلسطينية.

إن أعمال التجريف المستمرة في قطاع غزة، منذ بداية الانتفاضة وحتى الآن، قد طالت **31699** دونم من الأراضي الزراعية والأشجار الحرشية، عدا عن الدمار الذي لحق بالمنشآت المدنية والزراعية، واقتلاع الآلاف من الأشجار المثمرة، وإتلاف المزروعات وشبكات الري الزراعي ومضخات المياه وغير ذلك.

أدت سياسة هدم المنازل إلى تشريد حوالي **49979** فرداً من بيوتهم بواقع **6379** عائلة، وأصبحوا بلا مأوى، حيث يجري اليوم إعادة إسكانهم في منازل جديدة عبر إنشاء تجمعات سكنية في مناطق مختلفة. ومن المتوقع أن تحتاج عملية إعادة إسكانهم وقت كبير.

أدت سياسة تجريف الأراضي إلى ترك مساحات شاسعة فارغة وقاحلة دون بيوت أو أشجار على طول الحدود مع إسرائيل بعرض عشرات الأمتار، وفي المناطق المحاذية للمستوطنات والمواقع العسكرية لقوات الاحتلال. وخطورة ذلك يعود إلى أن سلطات الاحتلال تعمل على تفرغ هذه المناطق من السكان الأصليين بهدف خلق واقع جديد غير قانوني. كما أن سياسة تجريف الأراضي وهدم المنازل تقوض فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم في ازدياد نسبة البطالة وارتفاع معدلات الفقر، علاوة على تشريد آلاف السكان المدنيين.

المركز الفلسطيني يجدد نداءه للمجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، لاتخاذ إجراءات عملية لردع سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، ويدعوها إلى إعمال نص المادة الأولى من الاتفاقية، لضمان احترامها، ولوقف الاعتداءات المتكررة على ممتلكات السكان المدنيين، ومنع تكرارها. كما يدعو المركز المجتمع الدولي بتوفير الحماية الفورية للسكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كخطوة أساسية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على أرواحهم وممتلكاتهم.